البناء
السنة السابعة / الأربعاء / 6 أيار 2015 / العدد 1774
Seventh year / Wednesday / 6 May 2015 / Issue No. 1774

سلام افتتح الدورة الثالثة والعشرين لـ«منتدى الاقتصاد العربي»: الاستقرار الأمني شرط أساسي لتأمين مناخ اقتصادي مؤاتٍ

سلام يلقي كلمته

مقدم الحضور خلال الافتتاح

افتتح رئيس الحكومة تمام سلام «منتدى الاقتصاد العربي» الذي انعقد في دورته الثالثة والعشرين والتي حملت إسم «دورة سعيد خوري»، في فندق «فينيسيا» – بيروت في حضور نحو 450 مشاركاً. وتقدم المشاركين الرئيسان فؤاد السنيورة ونجيب ميقاتي والأمين العام السابق لجامعة الدول العربية عمرو موسى والوزراء علي حسن خليل، ألان حكيم، نبيل دو فريج، محمد المشنوق، وآرتور نظريان، إضافة إلى عدد كبير من الوزراء السابقين والسفراء وأركان الهيئات الاقتصادية.

تخللت جلسة الافتتاح وقفة وفاء خاصة بالراحل سعيد خوري مؤسس ورئيس «شركة اتحاد المقاولين» ورئيس «مجموعة الاقتصاد والأعمال» على مدى 25 عاماً. تضمنت هذه الوقفة عرض فيلم وثائقي أعقبه كلمة للوزير الكويتي السابق بدر الحميضي، ثم كلمة العائلة ألقاها كلّ من توفيق خوري وسامر خوري الذي أعلن عن إطلاق «جائزة سعيد خوري» السنوية بقيمة 150 ألف دولار لتشجيع مبادرات رواد الأعمال الشباب.

أبو زكي

بدأت جلسة الافتتاح، بكلمة الرئيس التنفيذي لـ«مجموعة الاقتصاد والأعمال» رؤوف أبو زكي جاء فيها: «للسنة الثالثة والعشرين على التوالي ينعقد «منتدى الاقتصاد العربي» في بيروت محافظاً على رسالته ليكون منبراً للتلاقي العربي ومنصة للمسؤولين وقادة الأعمال للبحث في قضايا الساعة. ونحن اليوم في حاجة إلى هذا الإيمان فيما نعيش الأزمات والحروب وارتداداتها، وفيما أضحينا نخاف مما يخبئ لنا المستقبل في ظلّ هذا الإيقاظ التآمري لكل أنواع الغرائز الطائفية والمذهبية والقبلية، وهذا المنحى لمحاولة تفتيت المنطقة والقضاء على أسسها الحضارية والإنسانية العريقة».

باسيل

وأكد رئيس جمعية المصارف فرنسوا باسيل أنه لم يعد مقبولاً على الصعيد الاقتصادي أن تظل معدلات النمو في المنطقة العربية متواضعة»، لافتاً إلى أنّ هذه المعدلات تراوح، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، ما بين 3.2 في المئة و 3.8 لعامي 2015 و2016.

أما في ما يخصّ القطاع المصرفي، أكد باسيل «على استمرار الجهد الهائل والمثبت بالمعطيات والأرقام، الذي بذلته المصارف ولا تزال، بالتنسيق والتعاون الوثيق مع السلطات النقدية والمالية، من أجل إرساء وترسيخ المنحى التراجعي لكلّ من نسبة العجز العام ونسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ونحن عازمون على المُضي قدُماً في هذا النهج، مستمدّين العزمَ والعزيمة من ثقة مودعينا. كما أنّ قطاعنا المصرفي يستمدّ قوته ومكانته من التزامه الدائم بالمعايير الدولية للصناعة المصرفية».

شقير

وألقى رئيس اتحاد الغرف محمد شقير كلمة قال فيها: «نحن كقطاع خاص لبناني، بالرغم من الظروف المؤسفة التي يمرّ فيها بلدنا، لا نزال نمتلك العزيمة والتصميم للسير إلى الأمام والعمل على إبقاء لبنان موجوداً بقوة على المستوى الاقتصادي على الساحتين العربية والعالمية».

وأضاف: «خلال الأشهر الماضية، قمنا بزيارات خارجية، إلى برشلونة وباريس وموسكو وروما وميلانو، عقدنا خلالها سلسلة من الاجتماعات الناجحة، تهدف إلى خلق شراكات عمل ثلاثية الأضلاع، أي بين القطاع الخاص اللبنانّي ونظيره الأوروبي من جهة، والقطاع الخاص العربي، أو القطاع الخاص في أفريقيا من جهة ثانية». واعتبر «أنّ إقامة هذه التحالفات الاقتصادية التي تستند على جمع الميزات التفاضلية لهذه الأطراف، من شأنها زيادة قوتنا التنافسية في أسواقنا التقليدية في مواجهة شركات عالمية عملاقة.

حنفي

وتحدّث وزير التموين والتجارة الداخلية المصري خالد حنفي، فرأى «أنّ ما يحدث على الساحة السياسية جزء كبير يكمن حلّه في أمور اقتصادية لأنّ الاقتصاد غير منفصل عن السياسية ويسير جنباً إلى جنب معها».

وأضاف: «إنّ البضاعة العربية كلّها في دول مطلة على البحار والمحيطات غالباً لا تنقل بحراً وتشكّل أقل من 10 في المئة ما يعني أنّنا نقوم بعمليات نقل هي الأكثر تكلّفة وبالتالي تصبح القدرة التنافسية متدنية ولا تعبّر عن طموحات هذه الدول ولا تؤدي إلى تكوين كتلة اقتصادية متكاملة. ويبرز هنا طموح إلى العبور من منطقة تجارة حرة إلى اتحاد جمركي وسوق مشتركة وتكامل اقتصادي، لكنّ الأمر لا يتحقق إلا من خلال ثورة في عالم النقل واللوجستيات».

حكيم

وكانت مداخلة للوزير حكيم أكد فيها «أنّ الاستثمار والاستهلاك هما الركيزتان الأساسيتان اللتان تؤديان إلى إعادة تحريك عجلة النمو».

وقال: «لايمكن إعادة الثقة بالكيان الاقتصادي لرفع حجم الاستثمارات من دون أن يتوفر وضع سياسي وأمني مستقر والذي بدوره لن يتحقق من دون انتخاب رئيس للجمهورية، حيث نؤكد أنّ الفراغ الرئاسي واستمرار التباعد بين القوى السياسية سيؤديان إلى المزيد من التدهور على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، ما قد يدخلنا في ما نحن في غنى عنه. لذلك، المطلوب انتخاب رئيس للجمهورية اليوم قبل الغد، لإعادة تحريك عجلة البلاد والمساهمة في تفعيل عمل المؤسسات والنهوض بالاقتصاد.

السنيورة

وألقى الرئيس فؤاد السنيورة كلمة اعتبر فيها «أنّ التحدي الكبير الذي يواجهنا الآن وأكثر في السنوات العشر المقبلة يكمن في كيفية إيجاد 50 مليون فرصة عمل جديدة لاستيعاب المنضمين الجدد إلى سوق العمل العربية».

ولفت إلى «أنّ هذه الإشكاليات مع عمق تداعياتها السلبية قد تشكل فرصة يمكن استيلادها من رحم المشكلات للدول العربية المنتجة للنفط والمستوردة له على حدّ سواء وذلك للسير في برامج إصلاحية حقيقية لاقتصادياتها ولمالياتها العامة لتنويع الاقتصادات الوطنية ولتعزيز معدلات النمو وجهود التنمية البشرية والاقتصادية وترشيق القطاع العام ولتمكين القطاع الخاص العربي من جذب الاستثمار الأجنبي المباشر».

سلام

ثم تحدّث الرئيس سلام لافتاً إلى «أنّ الاقتصاد اللبناني يعيش منذ عشر سنوات وضعاً صعباً غير مسبوق، نتيجة أحداث كبرى ما فتئت تتوالى منذ جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. اغتيالات سياسية، وعدوان إسرائيلي غاشم عام 2006، وأزمة سياسية داخلية مستحكمة، وتوترات إقليمية توجتها الحرب السورية التي هجرت إلى لبنان مليوناً ونصف مليون مواطن سوري. كل هذه الأزمات، وما رافقها من تراجع كبير لعدد السياح، أضعفت الاقتصاد اللبناني الذي تلقى في الآونة الأخيرة ضربة إضافية نتيجة انقطاع سبل التصدير البرّي للمنتجات اللبنانية. لكن في مقابل هذه الصورة، نجح قطاع الأعمال الخاص في الحفاظ على مستوى عال من الأداء، ما ساعد على تماسك الوضع الاقتصادي وحال دون حصول انهيار كبير».

وأضاف: «أوجّه تحية إلى جميع الهيئات الاقتصادية وإلى القطاع الخاص اللبناني الذي يثبت كلّ يوم، كفاءة ومثابرة وإصراراً، ويسجّل كلّ يوم إنجازات تدعو إلى الاحترام، بالرغم من كلّ المعوقات التي تعترض عمله، والتأخر في إقرار الإصلاحات المطلوبة لتحسين مناخ الأعمال في لبنان». وأشار إلى أنّ «الخلافات السياسية، التي تطال الصغيرة والكبيرة في بلدنا، حالت للأسف حتى الآن، دون اتخاذ قرارات ورسم سياسات شديدة الأهمية تتعلق بقطاعات اقتصادية حيوية، ومن شأنها إحداث تأثير إيجابي على نسب النمو. أعطي مثالاً على ذلك، قرار الانتقال من مصادر الطاقة التقليدية إلى الغاز الطبيعي، بما يؤدي إلى خفض نسبة التلوث والكلفة التشغيلية لمؤسسة كهرباء لبنان وللقطاع الصناعي، بالإضافة إلى تحديث محطات إنتاج الطاقة، إقرار المراسيم المتعلقة بإطلاق عملية استكشاف النفط والغاز في المياه الإقليمية اللبنانية، تحسين مستوى الاتصالات وخدمات الإنترنت وخفض أسعارها، إقرار الموازنة العامة للدولة».

وقال: «إنّ كلّ هذه الخطوات الاستراتيجية، التي تزتدي أهمية بالغة للاقتصاد اللبناني، هي بكل بساطة خطوات مُمكنة وفي متناولنا. لكنّ إنجاز هذه الأمور، يحتاج أولاً إلى تنقية الهواء السياسي الذي نتنفسه صبحاً وعشيّة، وإيجاد الإرادة لدى الجميع بجعل المصلحة الوطنية العليا هدفاً أولاً ووحيداً».

وتابع سلام: «على الرغم من كلّ التجاذبات السياسية، نجحت حكومتنا في تأمين حدّ مقبول من الاستقرار، حمى السلم الأهلي وجنّب البلاد مخاطر الانزلاق إلى توترات أمنيّة ليست في مصلحة أحد. تحقّق ذلك بفعل مناخات الحوار القائم بين القوى السياسية، والتقاء الإرادات على تحصين البلاد إزاء عدوى الفوضى الرهيبة في الجوار. لكنّ هذا الإنجاز ما كان ليتمّ أولاً وأخيراً، لولا أولئك المنتشرين في الجبال والوديان والقرى والمدن، من جرود السلسلة الشرقية إلى الضاحية الجنوبية لبيروت، ومن طرابلس إلى حدودنا الجنوبية. عنيت بهم أبناءنا في الجيش والقوى الأمنيّة الذين نشدّ على أيديهم فرداً فرداً. وإذا كان الاستقرار الأمني هو الشرط الأول لتأمين مناخ اقتصادي مؤات، فإنّ الشرط الأساسي الثاني هو الاستقرار السّياسي الذي ما زال للأسف غير محقق. لقد قلنا وما زلنا نكرّر بالصوت العالي، لا استقرار ولا حياة سياسية سليمة من دون رئيس للجمهورية. إنّ الحكومة ليست، ولن تكون بديلاً من رئيس في قصر بعبدا يمارس صلاحياته الدستورية كاملة».

وفي نهاية الافتتاح، كرّم المنتدى رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة المصرية أحمد الوكيل. ومحمد رشيد البلاع – السعودية، وراشد فهد النعيمي – دولة قطر.

«القومي» استقبل اتحاد الفلاحين العرب: مقاومة الإرهاب جزء أساسي من الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية

استقبل نائب رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي توفيق مهنا، وفداً من الاتحاد العام للفلاحين العرب برئاسة أمينه العام خالد خزعل، يرافقه وفد من الاتحاد الوطني للفلاحين اللبنانيين، ضمّ كلاً من محمد الغرو وبهجت الحاراتي وهود الطعيمي. وحضر الاجتماع إلى جانب مهنا عميد العمل والشؤون الاجتماعية نزيه روحانا، وعضو المجلس الأعلى، أمين عام مؤتمر الأحزاب العربية قاسم صالح.

تناول المجتمِعون مجمل القضايا الاجتماعية والمعيشية لبنانياً وعربياً، وما تتعرض له الدول العربية من مؤامرات لتقسيمها وتقطيع أواصر العلاقات بين شعوبها، في خطة ممنهجة لسرقة مواردها والقضاء على بنيتها وتاريخها وأمجادها.

كما بحث اللقاء شؤوناً تتعلق بالعمال السوريين وتسهيل مرورهم وحصولهم على إقامات على الأراضي اللبنانية، نظراً إلى الحاجة الملحة لليد العاملة السورية، وما يترتب على عدم معالجة هذا الأمر من خسائر في القطاع الزراعي، شرط أن لا يشكّل هذا الأمر أي تهديدٍ أمني للبلدين.

وشدّد «القومي» خلال اللقاء على أن يتبنّى الاتحاد وسائر الاتحادات العمالية على الساحات العربية والإقليمية، خيار المقاومة ومواجهة الموجات الإرهابية التآمرية، كجزء من الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية لأمتنا، في خطوة للحفاظ على الأرض وعلى الوحدة الاجتماعية.

وقد نوّه «القومي» بجهود الاتحاد ونشاطاته ومواقفه.

وفد الفلاحين العرب خلال اللقاء مع قيادة «القومي»

رعى المؤتمر المتوسطي لتربية النحل

شهيب: التلوث والمبيدات وانحسار المساحة مخاطر تهدّد القطاع

رعى وزير الزراعة أكرم شهيب المؤتمر المتوسطي لتربية النحل تحت عنوان «الاستراتيجيات التطويرية لتربية النحل في لبنان وحوض البحر المتوسط» الذي نظمه المؤتمر الوطني اللبناني لتربية النحل، بالتعاون مع نقابة المهندسين في بيروت، في بيت المهندس، في حضور رئيس اتحاد النحالين في حوض البحر المتوسط فيتشنسو بانيتييري والمدير الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان لوكا رندا وممثل منظمة الأغذية والزراعة الدولية «فاو» موريس سعادة، مدير مكتب التعاونية الإيطالية جانديا ساندري ورئيس قسم بعثة التنمية المستدامة للاتحاد الأوروبي في لبنان مارتشليو موري ورئيسة الفرع السابع في نقابة المهندسين جوسلين وهبي ممثلة رئيس اتحاد المهندسين اللبنانيين النقيب خالد شهاب وحشد كبير من المهندسين ومربي النحل.

وتناولت كلمات كلّ من بانيتييري ورندا وسعادة وساندري وموري «ضرورة تطوير قطاع النحل في حوض المتوسط، وأنّ المشكلات تكاد تكون متشابهة في شمال المتوسط وجنوبه، وأصبح من الضروري العناية به والبحث الجدي عن حلول علمية تعالج تلك المشكلات، كونه يدر في شكل مباشر أكثر من 200 مليار دولار، وبشكل غير مباشر أكثر من 1300 مليار دولار على مستوى الغذاء، لأنّ معظم الزراعات مرتبطة به، ما جعل قطاع النحل مرتبطاً بالأمن الغذائي للبشرية.

وألقت وهبي كلمة النقيب شهاب، مشيرة إلى «أنّ مؤتمر استراتيجيات التنمية لتربية النحل في لبنان والدول المتوسطية هي مناسبة للمشاركين (خبراء ومربي النحل وباحثين) للتعرف على واقع تربية النحل، وتبادل الآراء وتقاسم المعرفة من أجل الفهم الجيد للاشكاليات التي تواجهها تربية النحل في علاقتها مع البيئة وتحديد فرص تطويرها، وللبلديات دور في المساهمة في التنمية والتطوير».

وقالت: «إنّ تربية النحل قديمة جداً في لبنان، حيث يمتاز بمناخ ملائم لإنتاج أجود أنواع العسل، لكنّ ظروف الحرب والأمراض المفاجئة أبادت جزءاً كبيراً منها، ويبقى إحياؤها وتشجيعها مطلوباً في مجتمع ريفي في حاجة إلى زيادة مداخيله بأقلّ استثمارات ممكنة».

وحدّد شهيب ثلاثة مخاطر للنحل في لبنان وهي التلوث، خصوصاً من المبيدات «التي أتمنى أن أستطيع أن اكافح عمليات التهريب التي تصل إلى لبنان، حيث نعمل على مكافحة هذا الموضوع قدر المستطاع. وثانياً حشرة الفروة التي نجحنا في القضاء عليها من خلال توزيع المبيد الخاص ووزع مجاناً على النحالين، وحصل عندنا نقص وبدأنا بمناقصة تأخذ طريقها الروتيني والإداري والرقابي. ثالثاً انحسار مساحة رأس النحل جراء الاجتياح العمراني حيث تلحظ النور المنبعث من وادي البقاع ليلاً أكثر من الاماكن غير المضيئة يعني عملية العمران التي تتكاثر على نحو مخيف. ويبقى لنا الأحراج التي نسعى مع وزارة البيئة للحفاظ عليها ضمن محميات لتبقى مساحة للنحل».

التنمية الزراعية في المناطق الجبلية

من جهة أخرى، أطلقت أمس في مقرّ مجلس الإنماء والإعمار المرحلة الأولى من مشروع التنمية الزراعية المستدامة في المناطق الجبلية الممول عبر قرض صندوق الأوبيك للتنمية الاقتصادية، في حضور كل من وزير الزراعة أكرم شهيب ورئيس مجلس الإنماء والإعمار نبيل الجسر ورئيسة اللجنة الإدارية لمكتب تنفيذ المشروع الأخضر غلوريا أبي زيد.

يهدف المشروع إلى خفض نسبة الفقر في المناطق الريفية من خلال تحسين الإنتاج الزراعي ومستويات الدخل لدى المجموعات المستهدفة في المناطق الجبلية الريفية في كلّ المناطق، وينفذ استناداً إلى اتفاقية التمويل وبموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين المشروع الأخضر ومجلس الإنماء والإعمار. وهو يغطي تنفيذ 20 بركة جبلية موزعة على كلّ المناطق اللبنانية، وتنفذ على مراحل. وقد تمّ تلزيم المرحلة الأولى، وتشمل إنشاء 8 برك جبلية في المناطق التالية: إهمج، بودواي، عين بنيّه، بيت ليف، شبعا، نحله، عيترون وعيتا الشعب.

كما تمّ تلزيم الدراسات التنفيذية للمرحلة الثانية، وتشمل أيضاً ثماني برك في مناطق الشمال وجبل لبنان والجنوب.

وشارك في إطلاق المشروع المتعهدون الذين رست عليهم مناقصات التنفيذ.

موظفو مستشفى بيروت الحكومي اعتصموا أمام وزارة الصحة

من الاعتصام امام وزارة الصحة (أكرم عبدالخالق)

نفذ موظفو مستشفى بيروت الحكومي اعتصاماً أمام وزارة الصحة في المتحف، في حضور ممثل عن موظفي الإدارة العامة محمد قدوح ولجنة المتابعة لموظفي المستشفى.

وتحدث قدوح باسم موظفي الإدارة العامة فاعتبر «أنّ موظفي المستشفيات هم جزء من موظفي الإدارات العامة»، مطالباً بـ«دفع مستحقاتهم الشهرية التي هي الحدّ الأدنى من المسؤولية».

وتلا بسام العاكوم بيان لجنة الموظفين وجاء فيه: «لم يعد خافياً على أحد الأزمة المتكرّرة التي نمرّ بها شهرياً، وبعد وصول الأمور إلى الحدّ الذي وصلت إليه من تجاهل للمسؤولين لمطالبنا ورفض الاستماع والنقاش في الأزمة والسبل الآيلة إلى الخروج منها، وبعد تكرار تحركاتنا المطلبية والاحتجاجية داخل المستشفى، ننتقل اليوم بتحركنا إلى الخطوات التصعيدية التي كنا قد حذرنا منها سابقاً والمتمثلة ببداية التحرك والاعتصام خارج المستشفى، والتي تبدأ اليوم هنا وتتنقل في الأيام والتحركات المقبلة إلى مبان حكومية أخرى».

وأضاف: «من هنا ومن أمام وزارة الوصاية وزارة الصحة العامة نذكر أنّ الحل الأمثل والأفضل للوصول إلى الاستقرار والاستمرار بالمستشفيات الحكومية يتمثل بضمّ خدماتنا إلى ملاك الإدارة العامة عبر إجراء التعديلات اللازمة على القانون 5441994.

– إيجاد آلية واضحة لدفع المستحقات الشهرية مع بداية كل شهر (وهناك آلية مطروحة يمكن البحث بها عبر دفع المستحقات عبر البنك المركزي في شكل شهري).

– ضرورة تصديق وإقرار ورقة الحقوق الصادرة عن مجلس الإدارة والموجودة على مكتب معالي وزير الصحة العامة.

– التوقف عن أرسال التهديد والوعيد المباشرين إلى بعض الموظفين، أو غير المباشر عبر الحديث عن إمكانية إقفال المستشفى الحكومي.

وأشار البيان إلى أنه «تمّ تسليم مدير عام وزارة الصحة الدكتور وليد عمار نسخة عن البيان وتمت مناقشة الوضع العام معه».

منتدى مكافحة تبييض الأموال أوصى بإيجاد نظام رقابة داخلي متكامل

اختتم «منتدى مكافحة تبييض الأموال بين المتطلبات القانونية وإجراءات التدقيق» الذي نظمته نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان، بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة، أعماله ظهر أمس بعد خمس جلسات في مركز المؤتمرات والمعارض في «بيال» – وسط بيروت، وأذاع هشام حمزة التوصيات وأبرزها:

«لا بدّ لنا أن نضع خلاصة لأعمال المنتدى وتوصيات نعتمدها للبناء عليها والعمل على تطبيقها، لتصبح أعماله أساساً لتطوير الأسس والأساليب الواجب اعتمادها لتفعيل دور الأجهزة الرقابية الخاصة بالمنشأة، داخلية كانت كالرقابة الداخلية في مختلف القطاعات ووحدة الامتثال وخلافه في القطاعات المنظمة، أم خارجية كدور مدقق الحسابات والأجهزة الرقابية المشرفة والتنسيق في ما بينها.

إنّ هذا المنتدى بيّن في شكل موثق:

أنه يجب على المنشآت، مهما كان حجمها، ومع مراعاة طبيعة عملها، السعي إلى حسن تطبيق الحوكمة والإدارة الرشيدة والأنظمة العالمية المرتبطة بمكافحة تبييض الأموال وما يتفرع عنه، عبر:

– إيجاد نظام رقابة داخلي متكامل وموثوق وفاعل على جميع مستويات المنشأة، من مجلس الإدارة نزولاً الى سائر الوحدات في المنشأة.

– وضع السياسات والإجراءات للامتثال بالالتزامات القانونية والأخلاقية والأنظمة المرعية الإجراء والتقيد بها والعمل على تحديثها دورياً.

– التعامل بشفافية تامة مع الأجهزة الرقابية، أكانت معينة من المنشأة نفسها كمدقق الحسابات، أو من قبل الأجهزة الرقابية».

وتمنى المشاركون في المنتدى على مجلس النواب «الإسراع في إقرار القوانين المتعلقة بتعديل القانون الخاص بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وبنقل الأموال عبر الحدود وبتبادل المعلومات الضريبية، لأنّ أي تأخير في إقراراها سيؤدي إلى تهميش لبنان في المجتمع الدولي وربما إلى فرض عقوبات من الجهات الرقابية الدولية. كما دعوا إلى إعادة إحياء مشروع تنظيم قطاع هيئات الضمان وإقراره في أسرع وقت.

نقيب مزارعي الأزهار طالب بحماية القطاع وتصريف الإنتاج

اعتبر نقيب مزارعي الأزهار والشتول روجيه معوّض في بيان «أنّ قطاع الأزهار والشتول في خطر، لأنّ استهلاك الأزهار والشتول لا يتعدى 25 في المئة من حجم الاستهلاك في العام الماضي».

أضاف :»المزارع اللبناني أحب هذا القطاع، وأعطاه كلّ ما يملك، لكنه اليوم في حالة إحباط، لأنه لا يوجد تصريف لمنتجاته الزراعية».

وطالب «بحماية ودعم هذا القطاع، وإرشاد المزارعين، وتسويق الإنتاج، وتأمين ضمان للمزارعين الذين يقدمون الجمال والفرح للبنان، والتعويض عن الخسائر التي لحقت بهم جراء غضب الطبيعة، ما أعاق تسديد المستحقات والقروض الممنوحة من مؤسسة كفالات والمصارف».

وقال :»لبنان بلد واعد لإنتاج الأزهار والشتول بشهادة خبراء عالميين، من خبراء هولنديين وغيرهم ، لما يمتاز به من مقومات أساسية فريدة وهي الطقس والتربة والمياه».

دورة حول تربية النحل في شبعا

أقامت مؤسسة برنامج تنمية القطاعات الإنتاجية، دورة حول تربية النحل في بلدة شبعا – قضاء حاصبيا، بالتعاون مع جمعية الإنماء الريفي الخيري في البلدة، وتمويل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية .

وتضمن برنامج الدورة شرح حول كيفية تربية النحل والعناية بها ومعالجة الأمراض التي تصيبها.

وفي ختام الدورة، جرى توزيع لوازم وأدوات على مربي النحل والمشاركين في الدورة، وهي عبارة عن لباس خاص (بدلات) ومنافخ هوائية خاصة بالنحل، على أن يتم لاحقاً تسليمهم قفران نحل.

المشاركون في الدورة (رانيا العشي)